

منذ صدور قرار ضم الجولان وفرض الهوية الإسرائيلية على سكانه، وإلى ما قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان، بأيام قليلة، ومفادها كلها، ضرورة ضم الضفة والقطاع، تماماً كما حدث للجولان.

ولعل الكثيرين اليوم، وبينهم مراقبون أميركيون وأوروبيون وشرق أوسطيون، يجمعون على أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان الذي كان مرتقباً بين شباط ونيسان من عام ١٩٨٢ (والبعض يؤخره حتى أيار) إنما تأجل بسبب الانتفاضة العارمة التي كانت تعيشها الضفة خلال شتاء ذلك العام، وإلى الضغوط الأميركية والرغبة بإنهاء الانسحاب الإسرائيلي من سيناء بسلام، وفق بنود اتفاق كامب ديفيد، حتى لا يعكّر صفو هذه الاتفاقية معكراً، يلغياها أو يتهيبها، بعدما كان الطرف المصري قد أوقف مباحثات الحكم الذاتي من جانبه احتجاجاً على التصرفات الإسرائيلية المخالفة — بحسب تقديره — لروح ونصوص اتفاقات كامب ديفيد، الموقعة بينهما.

ولعل الكثيرين من هؤلاء المرابطين المذكورين آنفاً، يتفقون أيضاً، على أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان، في جملة ما استهدفه من وراء ذلك، إنما رغب في إلقاء مصير أراضي الضفة والقطاع في الظل، وإبعاد الأنظار السياسية عنهما، وكذلك المشاريع والمبادرات بشأنهما، وإلغاء القدرة التمثيلية السياسية لمنظمة التحرير بشأنهما. وبعضنا يذكر — بلا شك — أن الدخول الإسرائيلي إلى مدينة بيروت، بعد خروج مقاتلي المقاومة الفلسطينية منها، إنما تم عقب حدثين مهمين، هما: طرح ريفان لمبادرته التي طالب فيها بالتفاوض حول مصير أراضي الضفة والقطاع والنقاش بشأن مستقبل القدس من جهة، واغتيال الشيخ بشير الجميل رئيس الجمهورية اللبنانية المنتخب آنذاك من جهة أخرى. ولا ريب أن هذا الاجتياح لمدينة بيروت، قد أعاد إلقاء الضوء على الأزمة اللبنانية وأزاح جانباً النقاش حول مصير الضفة والقطاع، بعدما كان هذا النقاش قد احتل صدارة الأحداث بعد الخروج الفلسطيني والعربي من بيروت، وفي وقت كان بيغن وشارون وشامير وبقية الفريق الحاكم، لا يرى في مبادرة ريفان إلا أنها مبادرة ولدت ميتة، وليس بمقدورها غير الإساءة إلى مستقبل إسرائيل وتهديد وجودها ومصيرها برمتها، ولذا، كان يتوجب على إسرائيل محاربتها بلا تأخير أو هوادة.

وهكذا، فإنه بإبقاء نيران الأزمة اللبنانية مشتتة، تخفت حيناً وتستعر في حين آخر — لكنها أبداً تبقى متأججة تحت الرماد — يمكن الاستمرار في صرف الأنظار عن مصير الضفة والقطاع (وكذلك بالطبع الجولان المحتل والمضموم إلى إسرائيل). كما يمكن من خلال ذلك، إبقاء لبنان — بصراعات الطوائف والأقليات فيه — جرحاً نازحاً في خاصرة الصراع العربي — الإسرائيلي، يسهل تسعير حريق حربه الأهلية ونشره في أجزاء أخرى من الجسم العربي، عبر تأجيج حدة الصراع الطائفي والأقلاوي فيه، داخل منطقة عربية يتراجع فيها شيئاً فشيئاً الانتماء القومي لصالح الانتماء القطري، وتتبعث فيها مجدداً ويقوة صراعات الطوائف والمذاهب الاقلاوية والأكثرية على حساب الصراع الاجتماعي بين الأكرات الجماهيرية المسحوقة والأقليات الساحقة.

يبقى أنه، في أحسن الأحوال، يمكن إقفال هذا الجرح على زغل، بنظر إسرائيل، عبر تشكيله الركن الثالث من مثلث السلام الذي دعا إليه شارون في المنطقة ولحقه